

الحرية والاستقلالية والربحية المحدودة مع قواعد تسيير تقوم على الديمقراطية والحوكمة الرشيدة وما أدراك ما الحوكمة الرشيدة.

هذا القانون لا بد أن يكرس التنمية المحلية والإدماج الترابي وخلق الثروات ويخلق من الاقتصاد التضامني والاجتماعي دعامة ثالثة للاقتصاد إلى جانب القطاع العام والقطاع الخاص من خلال رؤية واضحة وشاملة يجب أن يتأسس عليها أي اقتصاد يهدف إلى تحسين أداء والتماسك الاجتماعي وإدماج شرائح واسعة من المجتمع ونحن نعرف سيدي الوزير التجربة التي عاشتها تونس ألا وهي تجربة التعاقد في الستينات ودار حول هذه التجربة الكثير من الجدل وتطبيقها على أرض الواقع سيصطدم بعدة صعوبات وعراقيل هذا بالإضافة إلى الترسنة القانونية والنصوص التشريعية لا بد أن نقوم بحملات توعوية تهدف إلى تبسيط وتفهم المتدخلين في هذا القطاع الثالث أو بالأحرى القطاع المعدل للقطاعين الخاص والعام.

نحن اليوم وبعد عديد المشاورات والنقاشات والمفاوضات يكون مشروع القانون أمامنا للنقاش. مشروع قانون من خلال عنوانه نفهم أن هناك إشكالا لأنه لا بد أن يكون هذا القانون قانونا أساسيا وهذا ما ينص عليه الدستور في الفصل 65 الفقرة الثانية وهذا يمكن أن يخلق إشكالا في مدى دستورية القانون.

أضف إلى هذا قانون بهذه الأهمية ننتظره منذ مدة طويلة ونجده غير متجانس في فصوله ولم يرقم بتغطية كاملة للمنظومة ولم يرقم باستيعاب القوانين القديمة النافذة مثل القانون الأساسي عدد 4 لسنة 1964 المتعلق بالقانون الأساسي العام للتعاضد والقانون عدد 94 لسنة 2005 المتعلق بالشركات التعاونية للخدمات الفلاحية إلى جانب بعض مقتضيات وأحكام مجلة الشركات التجارية ومجلة الشغل التي تمثل نقطة استفهام في هذا المشروع ولا ننسى غياب مجلة التعاونيات التي تحدثنا فيها كثيرا ولم نرى منها شيئا إلى حد الآن. لا يجب أن نسرع وعلينا أن نتوخى الحذر لأن قانونا بهذه الأهمية لا بد أن نتعمق فيه وتكون جميع فصوله وهيكلته صحيحة ويكون قادرا على إفادة الدولة وإفادة المواطن.

سأختم بالقول أنه حسب رأيي لا يوجد توافق...

السيدة النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة للزميلة سميرة السميعة خمس دقائق.

السيدة سميرة السميعة

بسم الله الرحمان الرحيم،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

شكرا السيدة الرئيسة،

في البداية أريد أن أقول الحمد لله، الحمد لله على هذا المشروع الذي طال انتظاره سيرى النور أخيرا وهنا أستغرب من النواب الذين يطالبون بإرجاع مشروع القانون إلى اللجنة والحال أنه استوفى كل جلسات الاستماع والتشاور والنقاش مع كل المؤسسات والهيئات المتدخلة فيه سواء من قريب أو من بعيد.

سيدي الوزير، هذا المشروع الذي بين أيدينا اليوم هو من أهم المشاريع التي ستحدث إن شاء الله نقلة نوعية في حياة التونسيين عامة والشباب بالخصوص وسأبين فيما يلي أهمية هذا المشروع.

أولا، هذا المشروع سيمكن من خلق فرص عمل للشباب وسيقلص من البطالة خاصة في ظل ظروف اقتصادية متردية جدا

تبلغ فيها نسبة البطالة 15,4 بالمائة ويمكن أن تفوق هذه النسبة 18 بالمائة بعد جائحة الكورونا. وسيتمكن هذا المشروع من توفير قرابة 800 ألف موطن شغل.

ثانيا، هذا المشروع سيمكن من الاستغلال الأمثل للموارد البشرية والمادية وسيوفر حولا للفلاحين وخاصة للمرأة الفلاحية ولقطاع الصناعات التقليدية والصناعات التحويلية.

ثالثا، هذا المشروع أثبت جدواه في عديد من بلدان العالم وخاصة منها فرنسا أين ساهم هذا النوع من الاقتصاد في توفير أكثر من 10 بالمائة من مواطن الشغل.

رابعا، هذا المشروع سيكون بمثابة الرافعة الثالثة للاقتصاد إلى جانب القطاع العمومي والخاص وسيساهم بشكل مباشر في النمو خاصة في ظل فشل المنوال التنموي الحالي وبالتالي سيساهم في تعديل منوال التنمية.

خامسا، هذا النوع من الاقتصاد سيمكننا من مكافحة التهميش وسيضمن تكافؤ الفرص للجميع، كذلك سيمكننا من إدماج القطاع الموازي وبالتالي سيكون حلا لمشكل كبير يؤرق اقتصادنا اليوم.

أريد أن أذكر في الأخير أن مبدأ التضامن ليس جديدا أو غريبا علينا بل هو مبدأ متجذر في مجتمعتنا ولدينا في تونس عدة مؤسسات تشتغل بمبدأ التضامن مثل التعاونيات والتعاضديات الفلاحية والمجامع المهنية.

كل هذه الأسباب التي ذكرت تجعلنا نمضي قدما في المصادقة على هذا المشروع مع ضرورة إيجاد آلية تمويل خاصة لمؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وأيضا التسريع في إصدار الأوامر الحكومية والنصوص الترتيبية لتعجيل تفعيل أحكام هذا القانون وشكرا.

السيد النائب الثاني لرئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيدة النائب،

تحية لكل الزميلات والزملاء،

مرحبا مجددا بوزير التكوين المهني والتشغيل وكذلك أحيي وأصدقائي زملائي السابقين السادة والسيدات إيطارات وزارة التكوين المهني والتشغيل حللتم أهلا ونزلتم سهلا بمجلس نواب الشعب.

إذن بقي لدينا سبع عشر متدخلا بـ 98 دقيقة يعني حوالي ساعة ونصف ليكتمل نقاشنا العام حول مشروع هذا القانون.

الكلمة للزميل المحترم عبد الحميد مرزوقي ثلاث دقائق.

السيد عبد الحميد مرزوقي

بسم الله الرحمان الرحيم،

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والطاقت المرافق له،

نحن محتاجون لمثل هذا القانون الذي يشمل في درجة أولى العاطلين عن العمل قرابة مليون ونصف متعيبون ومهمشون وأغلبهم باعثن شبان وأصحاب شهادات عليا ويتم تحقيق أهدافه عبر بعث مشاريع تشاركية وبالتالي فك العزلة عن الفئات الهشة اقتصاديا واجتماعيا.

تونس لا تتجاوز مساهمة الاقتصاد الاجتماعي التضامني 1 من الناتج المحلي الإجمالي وحوالي 0,5 من مجموع مواطن الشغل وكذلك نسبة البطالة 15,4 بالمائة.

عن طريق هذا القانون ينشط المجتمع المدني والجمعيات وهي تقدر بحوالي 25 ألف جمعية حاليا ونظرا لسوء الوضع في الشريط الغربي عامة والشمال الغربي خاصة فهو ذو أهمية كبرى ذلك أن المبدأ متركز على النهوض بالاقتصاد عن طريق التعاون والتضامن لتحسين الوضع الاجتماعي.

هذا القانون موجه خاصة للمناطق الداخلية لكن لدينا تحفظات على أربع نقاط يجب تعديلها: أولا، يدخل في مجال الجمعيات التي تخضع إلى مراسيم وقوانين أساسية. ثانيا، لا يكون هدفها الأساسي تقاسم الأرباح. ثالثا، يجب أن تكون القيادات التمثيلية المحلية والجهوية والإقليمية على مبدأ اللامركزية وتسد لنفس الهياكل المنتخبة محليا وجهويا صلب الجمعيات محلية. ويمكن الاعتماد على الهياكل الادارية المختصة صلب الولايات والبلديات لمساندة الهياكل المركزية.

رابعا، ضبابية في إحداث الهيكل التنفيذي للهيئة التونسية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني ذلك لغياب قانون خاص يضبطه لهذا سيدي الوزير نحن كتلة قلب تونس نطلب من جهة المبادرة بكل لطف إمكانية إرجاء النظر فيه وتلافي كل ما يمكن أن يعرقل تطبيقه على الوجه الأكمل والسلام.

السيد النائب الثاني لرئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد النائب.

قائمة الزملاء والزميلات المتبقين المزمع تدخلهم السيدات والسادة أمال الورتتاني ياسين العياري وجميلة الجويني وسهام الشريقي ورضا الزغبي ونور الدين العرابوي وزهير مخلوف وعامر العريض وأسامة الصغير وآية الله الهيشري ومصطفى بن أحمد وعيبر موسي وعمر الغربي وجوهر المغربي وسالم لبيض ونختم إن شاء الله بالسيد فتحي بن بلقاسم.

الكلمة للسيدة أمال الورتتاني خمس دقائق، غير موجودة.

إذن الكلمة للسيد ياسين العياري ثلاث دقائق.

السيد ياسين العياري

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

مداخلتي خفيفة فيها ثلاث نقاط.

النقطة الأولى، لا يمكننا الحديث عن اقتصاد تضامني ولا نذكر تجربة جمنة وتمر جمنة التي بينت أن الأمر ممكن على أرض الواقع وبإمكان التونسيين القيام بهذا وتشاجرت مع الدولة والحكومة وفرضت ذلك فرضا فتحية إلى من فتح الطريق تحية لأهل جمنة ووحدات جمنة.

النقطة الثانية، هذا القانون هو تقريبا نسخة مما قدمه "فرنسوا ميترون" في القانون الفرنسي في مطلع الثمانينات بقليل من الاجتهاد يبقى ناقصا كثيرا فكفانا من باب الحد الأدنى ولنمرر هذا أفضل من لا شيء. أعتقد أن تونس تستحق قانونا منجزا بأكثر عمق وأكثر تصور صحيح أن التعديلات المقدمة من بعض الزملاء مفيدة وحسنت القانون ولكنه بقي بعيدا عن المأمول وبإمكاننا أن ننجز أفضل منه.

النقطة الثالثة، لكي لا تكون كلمة التضامن والاقتصاد التضامني كلمة حق يراد بها باطل ينقصنا des garde-fous في هذا المجال فاليوم أنت تتمتع بـ25 وحتى 40 بالمائة taux d'intérêt وحدثت فضاء في دول كالمكسيك ووصل انتفاعها بمائة بالمائة فإذا لم نحدد الطرق ودخلنا في التفاصيل وتركنا الأمر إلى الأوامر الحكومية أريد أن أذكركم أن لجان الجماعات المحلية مثلا إلى يوم الناس هذا لم تصدر الأوامر الترتيبية الخاصة بها فالنظرة بالنسبة لي كمشرع غير مكتملة على هذا القانون وسأصوت ضد العنوان وأنا مع إرجاعه للجنة لكن إذا مر هذا القانون على التصويت سأصوت معه رغم اقتناعي أنه يمكن أن يكون أفضل من هذا بكثير. شكرا لحسن الاستماع.

السيد النائب الثاني لرئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة للسيدة جميلة الجويني أربع دقائق.

السيدة جميلة الجويني

بسم الله الرحمن الرحيم،

شكرا السيد الرئيس،

نرحب بالسيد الوزير والسادة إيطارات الوزارة المصاحبين،

طبعاً لا أحد يشكك في قيمة هذا المشروع وأعتقد أننا اليوم نحتاج إلى توجيه بوضلة المجلس إلى أين يجب أن تتجه لخدمة الشعب التونسي بتقديم مشاريع القوانين التي تخدم مستقبل التونسيين وتساهم في تحقيق أهداف الثورة وتساهم خاصة في تغيير ظروف حياتهم وفي تحسين عيشهم وضمان كرامتهم وضمان أن يكون هناك قدراً من الرفاه لا بد أن يصل له التونسيين وهذا بطبيعة الحال لا يمكن أن يتحقق إلا بالنقلة الاقتصادية التي نطمح إليها جميعاً.

وأعتقد أن مشروع القانون المعروض اليوم على المجلس بطبيعة الحال بعد توجيه شكري إلى كل الأطراف التي اشتغلت عليه وربما هذا ليس بالقانون الأول الذي تم الاشتغال عليه بهذه الطريقة ولكن هذا من بين أكثر القوانين التي تم التشارك حوله وتم تبادل الأفكار فيما يتعلق بالتفاصيل وهذا بطبيعة الحال يحث أكثر لكي يتوجه المجلس نحو التصويت على القانون ونحو تمريره لكي نحسن من صورة المجلس ونستجيب لطلبات التونسيين وفي نفس الوقت مثلما قلت نستجيب إلى أهداف الثورة.

لدينا اليوم تجارب موجودة في علاقة بهذا النمط الاقتصادي وهي خاصة بالتعاونيات الفلاحية ومجامع التنمية الفلاحية وبإمكاننا أن أذكر على سبيل المثال في ولاية تطاوين لدينا جمعية تعاونية ناشطة جدا وهي التعاونية الفلاحية بكرشاو وكذلك بعض المجمع الفلاحية مثل المجمع الفلاحي بحير وغيرها كلها اليوم أنماطاً فلنقل جمعيات تشتغل لفائدة المجموعة ولكن اليوم تشتغل بمفردها وتعاني مشاكلها بمفردها ونعرف الديون الموجودة لدى هذه الجمعيات ولدى هذه المجمع.

هذه فرصة نوفرها من خلال هذا القانون لكي نوضح مسار وشكل التنظيم يصبح أكثر تنظيماً وخاصة يصبح أكثر نجاعة وهذا يعطي الفرصة للأفراد لكي ينظموا أكثر لأن ما نراه اليوم هو ممارسة أفراد لنشاط اقتصادي ولكن هناك الكثير من المشاكل التي تعترضهم إذ يجدون مشكلاً في التمويل ومشكلاً في الإنتاج وخاصة في

تسويقه واليوم نحن من خلال هذا القانون سنعطهم فرصة لحل مشاكلهم وبالتالي يكونون قادرين على حمل إنتاجهم للأسواق بطريقة منظمة وفي نفس الوقت يكونون قادرين على ضمان استمرارية هذه المشاريع لأنه من بين المعضلات الكبرى هي الانطلاق في المشاريع ثم مع ظهور كل هذه المشاكل تنقطع المشاريع أو تتوقف وبالتالي هناك فرصة كبيرة لمنحهم الفرصة لإنجاح هذه المشاريع.

السيد الوزير، هناك مسألة أخرى أريد الإشارة لها، نحن نقوم بمشاريع جديدة جدا في هذا المجلس وقدمت الكثير من المشاريع وحتى خلال الدورة الماضية وستقدم مشاريع خلال هذه الدورة ولكن تبقى المعضلة أن هذه المشاريع مصاحبة بأوامر حكومية ولكن هذه الأوامر تتأخر للأسف الشديد وكل أمر يتأخر بطبيعة الحال سيؤخر تطبيق القانون.

هذا القانون مثلا فيه ثلاثة أوامر حكومية. أريد أن أسأل أولا أنتم كوزارة هل لديكم فكرة حول مضمون هذه الأوامر وصياغتها وبالتالي هي جاهزة اليوم وبمجرد المصادقة على هذا القانون ستصدر الأوامر وبالتالي سنعطي فرصة سريعة جدا إلى دخول هذا القانون حيز التنفيذ ونزيل التخوف الذي يصاحب دائما إصدار القوانين. مع الشكر.

السيد النائب الثاني لرئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيدة النائب والكلمة للزميل المحترم رضا الزغمي أربع دقائق.

السيد رضا الزغمي

تحياتنا للسيد الوزير والوفد المرافق له،

تحية لك سيدي الرئيس،

بالنسبة إلى موضوعنا اليوم المتعلق بقانون الاقتصاد الاجتماعي المفروض التضامني فإنه طبعاً تم الاشتغال عليه منذ سنوات عدة وساهمت فيه عديد الأطراف وهي مشكورة على ذلك خاصة منها المنظمات الوطنية والدور الكبير الذي كان لاتحاد الشغل وبقية المنظمات كذلك عديد الوزارات كانت مشاركة في هذا القانون فلاحاً تنمية تكوين مهني وتشغيل ومالية إلى آخره إلى أن وصل إلينا في حدود ثلاث سنوات وتحول للأسف إلى موضوع تجاذبات. وإن مر على الشاكلة التي هو عليها الآن فما ننتظره أن ترتب عنه مجموعة من الإجراءات والنصوص التطبيقية والترتيبية التي ربما تتحول إلى عائق أمام تطبيق هذا القانون الذي ينتظره العديد باعتبار أنه حقيقة قانون ثوري موجه أساساً للفئات الهشة وموجه للمناطق المهمشة.

لذلك فمن الأجدى ومن الأسلم أن نجعل من هذا القانون قانوناً أساسياً كما كان في الأصل وهذا مطلب المنظمات الوطنية ومطلب لبعض الوزارات على ما أعلم وهو كذلك مطلب لعديد النواب خاصة وأن هذا القانون يرسى ويؤسس لقطاع ثالث في الاقتصاد وفي التنمية وفي المجتمع خاصة وأن القطاع العام برهن على محدودية كبيرة نفس الشيء بالنسبة إلى القطاع الخاص هناك مشكل في الاستثمار مع مشكل في التشغيل فالبدل الثوري ذو العمق الاجتماعي يكمن في هذا القانون الذي نريده أن يكون قانوناً مرجعياً باعتبار أنه سيؤثر بدوره في بقية القوانين الأخرى المتعلقة بمختلف القطاعات.

النقطة الثانية إلى جانب هذا الجزء التشريعي الضروري والمؤسس للاقتصاد الاجتماعي التضامني فإن كانت لنا هاته الرؤية

العميقة للاقتصاد الاجتماعي التضامني ورغبة منا في أن نفور أو نقوم بتثوير هذه المسألة فمن الضروري إفراد الاقتصاد الاجتماعي التضامني بوزارة أو على الأقل كتابة دولة خاصة به حتى يكون قطاعاً بديلاً يضع استراتيجيات عمله على مراحل ليصبح قطاعاً مستقياً للاستثمار فيه بشكل تعاوني وهنا يمكن إجرائنا أن نؤسس من خلال هذا القانون إلى بنك تعاوني وهو ضروري يجمع مختلف مكونات الاقتصاد الاجتماعي التضامني ولكم في التجارب المقارنة أحسن دليل مثلاً التجربة الكندية هناك بنك كامل خاص به Banque Desjardins الذي تأسس على بعد الاقتصاد الاجتماعي التضامني ونبتعد خاصة عن البنوك التي -أحبنا أم كرهنا- أضرت كثيراً بالاستثمار في تونس، فإضفاء هذا البعد الاجتماعي...

السيد النائب الثاني لرئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد النائب، انتهى الوقت.

إذن زملائي وزميلاتي أعلمكم أنه تم منذ قليل بانعقاد مكتب المجلس تأجيل الجلسة العامة المزمع عقدها يوم الجمعة 19 جوان بطلب من الحكومة نظراً إلى أن أعضاء الحكومة المزمع حضورهم لديهم التزامات وبالتالي تم تأجيلها إلى موعد لاحق يعني ليست لدينا جلسة عامة يوم الجمعة.

الزميل المحترم نور الدين العرابوي خمس دقائق.

السيد نور الدين العرابوي

بسم الله الرحمان الرحيم،

شكرا سيدي الرئيس،

نرحب بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

نحن نناقش الاقتصاد التضامني والاجتماعي في بلد المليون و700 ألف فقير هذا قبل الكورونا في بلد 650 ألف عاطل عن العمل قبل الكورونا وبعدها بالتأكيد الوضع سيكون أسوأ.

نحن في بلد فيه 300 ألف من شبابه وشباباته لهم شهادات عليا لكنهم عاطلون أو معطلون عن العمل.

نحن في بلد أيضا يتخبط بين مناويل تنمية فاشلة منذ عشرات السنين المناويل متوالية وال فشل هو مصيرها المشترك منوالنا التنموي الذي عشنا به إلى حدود سنة 2011 تعرفون جيداً أنه أدى ببلادنا إلى الثورة التي نفخر بالانتماء إليها والتي شغلت الناس ولا تزال وقضت مضاجع الكثيرين وما تزال.

سيدي الرئيس، نحن بالتأكيد لسنا في أمريكا اللاتينية التي دسرت أهلها ومواطنوها ودسرت شعوبها الاقتصاد التضامني والاجتماعي لأنهم يعتبرونه بديلاً عن الاقتصاد الرأسمالي. نحن لسنا في صراع مع الاقتصاد الرأسمالي أو مع القطاع العام.

طبعاً القطاع العام والقطاع الخاص هذان قطاعان يمثلان روافد للاقتصاد الوطني ونحن في تونس نريد أن تتعايش الاقتصادات الثلاثة أو القطاعات الثلاثة القطاع العام والقطاع الخاص ولنا معهما تاريخ والقطاع الجديد الذي نتحدث عنه اليوم ألا وهو قطاع الاقتصاد التضامني والاجتماعي الذي نريده أن يكون جزءاً حقيقياً وفعالاً في منظومتنا الاقتصادية.

سيدي الرئيس، مخطط التنمية لسنة 2015-2020 اعتبر الاقتصاد التضامني والاجتماعي عماداً للتنمية وظهرت ما سعى بالإستراتيجية الوطنية للاقتصاد التضامني والاجتماعي منذ أكتوبر